

بسم الله الرحمن الرحيم

محضر اجتماعي الجمعية العامة العادية مجموعة الإسلامية القطرية للتأمين المنعقد يوم الأحد الموافق ٢٠٢٤/٣/٢٤ م

نظراً لإكتمال النصاب القانوني للجمعية العامة العادية الأول فقد تم يوم الأحد الموافق ٢٠٢٤/٣/٢٤ م في الساعة ٩,٣٠ مساءً في المقر الرئيسي للمجموعة الكائن في الدائري الثالث عقد إجتماع الجمعية العامة العادية الأول لمجموعة الإسلامية القطرية للتأمين برئاسة السيد / جمال عبدالله الجمال ، رئيس مجلس الإدارة - رئيس الجمعية العامة العادية .

وقد تم الاجتماع بناءً على الدعوة الموجهة من سعادة / رئيس مجلس الإدارة إلى السادة المساهمين . هذا وقد قام بإثبات حضور السادة المساهمين وتدقيق الأصوات مدققي الحسابات الخارجي السادة / كي بي أم جي ويمثلها السيد / جوبال بالاسوبر أمانيام ، شريك .

وحضر عن إدارة شؤون الشركات - وزارة التجارة والصناعة - بناءً على الدعوة الموجهة لهم ممثلهم السيد / سمير الشابوري وذلك حسب خطابهم رقم ش.ش. ٣١٧/٢٠٢٤ بتاريخ ٢٠٢٤/٣/١١ م . وكُلف بالحضور عن السادة / مصرف قطر المركزي كل من السيد / محمد عبدالله العمادي بموجب خطابهم رقم ٢٠٢٤/١٤٢٧ المؤرخ في ٢٠٢٤/٢/٢٨ . كما تم تعيين السيد / وليد إبراهيم أبو عرجة - مقررًا للاجتماع ، وشركة ألفا أميغا ممثلة في السيد / نادر الصوص - جامعاً للأصوات .

* نصاب الحضور وقانونية الاجتماع :-

أعلن مدقق الحسابات الخارجي إن نسبة الحضور في إجتماع الجمعية العامة العادية الأول لمجموعة الإسلامية القطرية للتأمين قد وصلت ٥٣,٩٤ % من رأس المال الشركة البالغ (١٥٠) مليون سهماً . فقد حضر الاجتماع مساهمون بالأصالة والوكالة يمثلون ٨٠,٩٠٣,٠٣٤ سهماً ، منهم ٥٢,١٩٩,٧٠٦ سهماً بالأصالة وعدد ٢٨,٧٠٣,٣٢٨ سهماً بالوكالة وفق الكشف المرفق بمحضر الاجتماع ويعتبر نصاب الحضور لإجتماع الجمعية العامة العادية الأول طبقاً للقانون متحقق .

وبناءً عليه فقد تم البدء في مناقشة جدول أعمال الجمعية العامة العادية الأول والمتضمن المواضيع التالية :-

إجتماع الجمعية العامة العادية - جدول الأعمال :-

١-	سماع ومناقشة تقرير مجلس الإدارة عن نشاط المجموعة ومركزها المالي عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٣/١٢/٣١ للمجموعة والتصديق عليها .
٢-	سماع تقرير هيئة الرقابة الشرعية عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٣/١٢/٣١ والتصديق عليه .
٣-	سماع ومناقشة تقرير مراقب الحسابات الخارجي عن ميزانية المجموعة وحساب الإيرادات والمصاريف لحملة وثائق التأمين وبيان الدخل للمساهمين عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٣/١٢/٣١ وتقريره عن الرقابة الداخلية على التقارير المالية ومدى الالتزام بمبادئ الحوكمة والتصديق عليها .
٤-	مناقشة الميزانية العمومية للمجموعة وحساب الأرباح والخسائر للسنة المالية المنتهية في ٢٠٢٣/١٢/٣١ وعلى توصية مجلس الإدارة بتوزيع نسبة ٥٠ % نقداً بواقع ٠,٥٠ ريال قطري عن كل سهم والتصديق عليها .
٥-	إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة من المسؤولية عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٣/١٢/٣١ وتحديد مكافآتهم .
٦-	مناقشة تقرير الحوكمة عن عام ٢٠٢٣ واعتماده ، شاملاً التعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة .
٧-	فتح باب تلقي الأسئلة والإستفسارات والمواضيع الغير مدرجة ضمن جدول الأعمال من السادة المساهمين .
٨-	مناقشة تعيين مراقب الحسابات الخارجي للسنة المالية ٢٠٢٤ وتحديد أتعابه والتصديق عليه .

رحب سعادة رئيس الجمعية بالمشاركين في الإجتماع وتم البدء في مناقشة المواضيع المدرجة وذلك حسب التالي:-

١- سماع ومناقشة تقرير مجلس الإدارة عن نشاط المجموعة ومركزها المالي عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٣/١٢/٣١ للمجموعة والتصديق عليها .

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه الكرام

السادة مساهمي مجموعة الإسلامية القطرية للتأمين الكرام ،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

بالأصالة عن نفسي وبالنيابة عن الأخوة أعضاء مجلس الإدارة .. يسعدني أن أرحب بكم في اجتماعكم السنوي لمجموعة الإسلامية القطرية للتأمين .

لقد استطاعت مجموعتكم بفضل الله عز وجل تسجيل نتائج طيبة في عام ٢٠٢٣ ، تمثلت في تحقيق اشتراكات تأمين بقيمة ٥٢٣ مليون ريال ، حيث تمكنت من تحقيق أرباح صافية في حساب المساهمين في عام ٢٠٢٣ بلغت ١٤٣ مليون ريال ، وقد حقق حساب المساهمين عائداً على السهم مقداره ٠,٩٥ ريال ، مقابل ٠,٦٨ ريال عن العام الماضي بنسبة نمو قدرها ٤١ % . ومما لا شك فيه فإن تقدم المجموعة وتطورها يعتمد على تحقيق الخطة الاستراتيجية المعتمدة لها للسنوات ٢٠٢٤ - ٢٠٢٦ والتي تهدف إلى زيادة حصة المجموعة في سوق التأمين القطري ، ورفع ربحية وجودة محفظة الأقساط ، وترشيد إجراءات العمل وتقديم الدعم الفني للشركات الزميلة داخل قطر وخارجها ، وتنويع مصادر الاستثمار ورفع نسبة التوطين .

وفي ضوء هذه النتائج المالية الطيبة ، وبعد التنسيق مع فضيلة الشيخ الدكتور/ وليد بن هادي - رئيس هيئة الرقابة الشرعية - فقد قرر مجلس الإدارة توزيع فائض للتأمين على حملة الوثائق بنسبة ٥ % نقداً عن عام ٢٠٢٣م . وبالنسبة للمساهمين فإن مجلس الإدارة يوصي جمعيتكم الموقرة بالموافقة على توزيع أرباح نقدية بنسبة ٥٠ % من رأس المال المدفوع كما في ٢٠٢٣/١٢/٣١ أي مايعادل ٠,٥٠ ريال عن كل سهم . ومع تقديرنا أن عام ٢٠٢٤ سيُشكل تحدياً كبيراً للشركات المساهمة القطرية بسبب المنافسة بين الشركات وغيره من التحديات إلا أننا بالإسلامية للتأمين سنسعى جاهدين لتجاوز هذا العام بنجاح من خلال تحقيق خطط المجموعة وتقديم منتجات وخدمات مبتكرة تلبي احتياجات العملاء .

ويطيب لي في الختام أن أرفع أسمى آيات التقدير والعرفان إلى مقام حضرة صاحب السمو أمير البلاد المفدى حفظه الله ورعاه وإلى معالي رئيس مجلس الوزراء لدعمهم المستمر . كما أتقدم بجزيل الشكر إلى مصرف قطر المركزي ووزارة التجارة والصناعة وهيئة قطر للأسواق المالية وهيئة الرقابة الشرعية بالمجموعة ولعملائنا ومساهميننا الكرام وأشكر كافة العاملين على جهودهم وتفانيهم في العمل . كما أود أن أتقدم بالشكر الجزيل لكافة أعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين وغير التنفيذيين وجميع اللجان المنبثقة عنه لما قدموه من مجهود وافر خلال عام ٢٠٢٣ . والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

جمال عبدالله أحمد الجمال

رئيس مجلس الإدارة

وعليه صادقت الجمعية العامة العادية للمساهمين بالإجماع على تقرير مجلس الإدارة عن السنة المالية ٢٠٢٣ .

٢- سماع تقرير هيئة الرقابة الشرعية عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٣/١٢/٣١ والتصديق عليه .

بسم الله الرحمن الرحيم

تقرير هيئة الرقابة الشرعية لمجموعة الإسلامية القطرية للتأمين

عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ م

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه .. وبعد ،

فقد راجعت هيئة الرقابة الشرعية عمليات مجموعة الإسلامية القطرية للتأمين ، وعقوده ، ومنتجاته التي عرضت عليها ، واطلعت على القوائم المالية وحساب الأرباح والخسائر للسنة المالية ٢٠٢٣ م وترى أنها لا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية .

وفق الله الجميع لما يحبه ويرضاه .

فضيلة الشيخ الدكتور / وليد بن هادي

رئيس هيئة الرقابة الشرعية

١٥ فبراير ٢٠٢٤ م

٥ شعبان ١٤٤٥ هـ

وعليه فقد صادقت الجمعية العامة العادية للمساهمين بالإجماع على تقرير هيئة الرقابة الشرعية عن عام ٢٠٢٣ .

٣- سماع ومناقشة تقرير مراقب الحسابات الخارجي عن ميزانية المجموعة وحساب الإيرادات والمصاريف لحملة وثائق التأمين وبيان الدخل للمساهمين عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٣/١٢/٣١ وتقريره عن الرقابة الداخلية على التقارير المالية ومدى الالتزام بمبادئ الحوكمة والتصديق عليها .

تقرير مدقق الحسابات المستقل

إلى السادة المساهمين في

المجموعة القطرية الإسلامية للتأمين ش.م.ق.ع

الرأي

لقد دققنا البيانات المالية المرفقة للمجموعة القطرية الإسلامية للتأمين ش.م.ق.ع ("الشركة") وشركاتها التابعة (يشار إليها معاً باسم "المجموعة") والتي تتكون من بيان المركز المالي الموحد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ وبيانات إيرادات ومصروفات حاملي وثائق التأمين الموحد وبيان فائض حاملي وثائق التأمين الموحد وبيان الدخل الموحد وبيان التغيرات في حقوق ملكية المساهمين الموحد وبيان التدفقات النقدية الموحد للسنة المنتهية بذلك التاريخ والإيضاحات التي تشتمل على ملخص للسياسات المحاسبية المهمة والمعلومات التفسيرية الأخرى.

برأينا، أن البيانات المالية المرفقة تظهر بصورة عادلة، ومن كافة الجوانب الجوهرية، المركز المالي الموحد للمجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ ونتائج عملياتها والتغيرات في فائض حاملي الوثائق الموحد وتدفقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة والمراجعة للمالية للمؤسسات المالية الإسلامية.

أساس الرأي

قمنا بأعمال التدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق (معايير التدقيق). قمنا بمزيد من التوضيح لمسؤوليتنا وفقاً لتلك المعايير في الجزء الخاص "بمسؤوليات المدقق عن تدقيق البيانات المالية الموحدة" في هذا التقرير. إننا مستقلون عن المجموعة وفقاً لقواعد السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين المهنيين الصادرة عن مجلس معايير الأخلاق الدولية للمحاسبين (متضمنة معايير الاستقلالية الدولية) (قواعد السلوك الأخلاقي الدولية) والمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بأعمال التدقيق التي نقوم بها على البيانات المالية الموحدة في دولة قطر، وقد استوفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لتلك المتطلبات وقواعد السلوك الأخلاقي. إننا نرى أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتكوين أساس للرأي الذي توصلنا إليه.

تأكيد على امر

نلفت الانتباه إلى الإيضاح رقم ٣٩ حول البيانات المالية الموحدة والذي يشير إلى أن معلومات المقارنة المعروضة كما في وللسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ معدلة. رأينا غير معدل فيما يتعلق بهذا الأمر.

أمر آخر متعلق بمعلومات المقارنة

البيانات المالية الموحدة للمجموعة كما في وللسنتين المنتهيتين في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ و ٢٠٢١ (والتي تم استخراج بين المركز المالي كما في ١ يناير ٢٠٢٢ منها) باستبعاد التعديلات الوارد وصفها بالإيضاح ٣٩ حول البيانات المالية الموحدة قد تم تدقيقها من جانب مدقق آخر عبر عن رأي غير معدل حول تلك البيانات المالية في ١٣ فبراير ٢٠٢٣ و ٩ فبراير ٢٠٢٢ على التوالي .

كجزء من تدقيقنا للبيانات المالية الموحدة كما في وللسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ فقد دققنا التعديلات الوارد وصفها في الإيضاح ٣٩ والتي تم تطبيقها على معلومات المقارنة المعروضة كما في وللسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ وبيان المركز المالي كما في ١ يناير ٢٠٢٢. لم يتم تكليفنا بتدقيق أو مراجعة أو تطبيق أي إجراءات على البيانات المالية الموحدة للسنوات المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ و ٢٠٢١ (غير معروضة هنا) أو بيان المركز المالي الموحد كما في ١ يناير ٢٠٢٢ بخلاف ما يتعلق بالتعديلات الوارد وصفها بالإيضاح رقم ٣٩ حول البيانات المالية الموحدة. بناء عليه، فإننا لا نعبر عن أي رأي أو أي شكل من أشكال التأكيدات حول تلك البيانات المالية المعنية مأخوذة في مجملها . مع ذلك ، وفي رأينا فإن التعديلات الوارد وصفها في الإيضاح رقم ٣٩ صحيحة وقد تم تطبيقها بصورة صحيحة .

أمور التدقيق الأساسية

إن أمور التدقيق الأساسية ، وفقا لحكمنا المهني، هي تلك الأمور التي لها الأهمية القصوى في أعمال تدقيق البيانات المالية للفترة الحالية . وقد تناولنا هذه الأمور في سياق تدقيقنا للبيانات المالية الموحدة ككل وفي تكوين رأينا حول تلك البيانات المالية الموحدة ، ولا نقدم رأياً منفصلاً عن هذه الأمور .

تقييم مطلوبات عقود التكافل

أنظر إيضاحات ٤ (و) ٥ و ٨ حول البيانات المالية الموحدة

أمر التدقيق الأساسي	كيفية معالجة أمر التدقيق الأساسي في تدقيقنا
ركزنا على هذا الأمر نظراً لأن :	إجراءات تدقيقنا بمساعدة أخصائينا، المدرجة ضمن أمور أخرى:
• مطلوبات عقود تكافل المجموعة تمثل ٧٣ % من إجمالي مطلوباتها ذات الصلة بمطالبات مبلغ عنها ولم تتم تسويتها ، ومطالبات متكبدة غير مبلغ عنها واحتياطيات فنية أخرى ومساهمات غير مكتسب واحتياطيات حسابية.	• اختبار تصميم ضوابط الرقابة الرئيسية ومدى فعاليتها التشغيلية على تسجيل عملية تكوين الاحتياطيات للمطالبات المبلغ عنها والمطالبات غير المبلغ عنها والأقساط غير المكتسبة ،

- يتضمن تقييم مطلوبات عقود التأمين هذه درجة كبيرة من الأحكام فيما يتعلق بعدم اليقين في تقدير مدفوعات المنافع المستقبلية وتقييم تكرار وشدة المطالبات. يتضمن تقدير الاحتياطيات للمطالبات المتكبدة ولكن لم يبلغ عنها واحتياطيات الأقساط غير المكتسبة درجة كبيرة من الأحكام والافتراضات بالإضافة إلى استخدام توقعات وتقنيات اكتوارية ، ومن ثم اعتبرنا هذه النقطة من أمور التدقيق الأساسية .
- تستخدم طرق وضع المطالبات الداخلية والنماذج الاكتوارية لدعم عملية احتساب احتياطيات التأمين الفنية . قد يؤدي تعقيد النماذج إلى نشوء أخطاء نتيجة للبيانات غير الصحيحة / غير المكتملة أو قد يكون تصميم أو تطبيق النماذج غير مناسب . الافتراضات المستخدمة في النماذج الاكتوارية ، مثل المطالبات التاريخية ، والتي يمكن استخدامها لتوقع اتجاه المطالبات المستقبلية ، تم وضعه عند تطبيق التقديرات والأحكام استنادا إلى تحليل الخبرة والتوقعات المستقبلية من جانب الإدارة .
- اختبار عينة من المطالبات القائمة واستردادات إعادة التكافل ذات الصلة ، والتركيز على تلك التي لها الأثر الأكبر على البيانات المالية الموحدة لتقييم ما إذا تم تقدير المطالبات والاستردادات ذات الصلة بالصورة الملائمة ، بالنسبة لخطوط الأعمال الرئيسية قمنا بتقييم معقولية الافتراضات الرئيسية مثل نسب الخسارة وعوامل المخاطر ومصروفات تسوية المطالبات والتكرار وشدة المطالبات المستخدمة في نماذج التقييم ومقارنتها مع البيانات التاريخية للمجموعة .
- تقييم ما إذا كانت عملية وضع الاحتياطيات تنسجم من حيث المنهج مع المبرر الكافي للتغييرات في الافتراضات. استخدمنا معرفتنا في الصناعة لمقارنة منهجيات وضع الاحتياطيات بالمجموعة وتقديرات الخسائر . ركز تدقيقنا على خطوط الأعمال التي توجد بها حالات عدم يقين متأصلة .
- قمنا بتقييم كفاءة ومقدرات وموضوعية الخبراء الاكتواريين الخارجيين المكلفين من جانب المجموعة .
- كما درسنا أيضا مدى ملاءمة المعلومات المقدمة إلى الخبراء الاكتواريين الخارجيين المكلفين من جانب المجموعة ودرسنا مجال عملهم والنتائج التي توصلوا إليها لدعم كفاية تقديرات الإدارة حول وضع احتياطيات المطالبات ، و
- تقييم مدى كفاية إفصاحات المجموعة المتعلقة بمطلوبات عقود التكافل في البيانات المالية الموحدة بالرجوع إلى متطلبات المعايير المحاسبية ذات الصلة .

أمر آخر

تم تدقيق البيانات المالية الموحدة للمجموعة كما في والسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ من قبل مدقق حسابات آخر الذي أبدى رأيا غير معدل على تلك البيانات في ١٣ فبراير ٢٠٢٣ .

معلومات أخرى

إن مجلس الإدارة مسؤول عن المعلومات الأخرى. تشتمل المعلومات الأخرى على المعلومات الواردة في التقرير السنوي، ولكنها لا تشمل البيانات المالية الموحدة وتقرير مدقق الحسابات عليها. من المتوقع أن يصبح التقرير السنوي متاحًا لنا بعد تاريخ تقرير مدقق الحسابات هذا .

رأينا حول البيانات المالية الموحدة لا يغطي المعلومات الأخرى ونحن لا نعبر ولن نعبر عن أي شكل من أشكال نتيجة التأكيد عليه .

فيما يتعلق بتدقيقنا للبيانات المالية الموحدة فإن مسؤوليتنا هي أن نقرأ المعلومات الأخرى المذكورة أعلاه ، وفي سبيل القيام بذلك ، دراسة ما إذا كانت المعلومات الأخرى لا تتسجم بصورة جوهرية مع البيانات المالية الموحدة أو معرفتنا التي حصلنا عليها أثناء التدقيق أو يبدو عليها أنها تعرضت لتحريف جوهري .

لو قمنا ، استنادا إلى العمل الذي قمنا بأدائه على المعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ تقرير التدقيق هذا، بالتوصل إلى نتيجة أن هناك تحريف جوهري في هذه المعلومات الأخرى ، فإننا مطالبون بالإعلان عن هذه الحقيقة. ليس لدينا ما نعلن عنه في هذا الخصوص .

مسؤوليات مجلس الإدارة عن البيانات المالية الموحدة

إن مجلس الإدارة مسؤول عن إعداد البيانات المالية الموحدة وعرضها بشكل عادل وفقاً لمعايير المحاسبة المالية وعن أنظمة الرقابة الداخلية التي يحدد مجلس الإدارة أنها ضرورية للتمكن من إعداد البيانات المالية الموحدة الخالية من أية معلومات جوهرية خاطئة سواء كانت ناتجة عن غش أو خطأ .

عند إعداد البيانات المالية الموحدة ، فإن مجلس الإدارة مسؤول عن تقييم مقدرة المجموعة على مواصلة أعمالها وفقاً لمبدأ الاستمرارية ، والإفصاح ، كلما كان ذلك ممكناً ، عن الأمور المتعلقة بمبدأ الاستمرارية واستخدام أساس المحاسبة وفقاً لمبدأ الاستمرارية ما لم يرغب مجلس الإدارة إما في تصفية المجموعة أو إيقاف عملياتها أو لم يكن لديه بديل واقعي خلافاً للقيام بذلك .

مسؤوليات مدقق الحسابات عن تدقيق البيانات المالية الموحدة

إن أهدافنا هي الحصول على تأكيد معقول عما إذا كانت البيانات المالية الموحدة ككل خالية من تحريفات جوهرية ، سواء كانت ناتجة عن غش أو خطأ، وإصدار تقرير مدقق الحسابات الذي يتضمن رأينا . التأكيد المعقول هو تأكيد على مستوى عال ، ولكن لا يضمن أن عملية التدقيق التي تتم وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق ستكشف دائماً عن أخطاء جوهرية عندما تكون موجودة . يمكن أن تنشأ الأخطاء عن غش أو خطأ، وتعتبر هامة إذا كان من الممكن ، بشكل فردي أو جماعي ، أن يتوقع بشكل معقول أن تؤثر على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه البيانات المالية الموحدة . كجزء من عملية التدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق ، فإننا نمارس حكماً مهنياً ونبقى على الشكوك المهنية في جميع أعمال التدقيق . كما إننا نقوم بـ :

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية الموحدة، سواء كانت ناتجة عن احتيال أو خطأ ، وتصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق التي تستجيب لتلك المخاطر، والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتكوين أساس لرأينا . إن خطر عدم اكتشاف أية أخطاء جوهرية ناتجة عن غش هو أعلى من تلك الناتجة عن خطأ ، نظراً لأن الغش قد ينطوي على تدليس وتزوير ، أو حذف متعمد أو محاولات تشويه ، أو تجاوز للرقابة الداخلية .

- الحصول على فهم لأنظمة الرقابة الداخلية ذات الصلة بالتدقيق من أجل تصميم إجراءات تدقيق مناسبة حسب الظروف ، ولكن ليس لغرض إبداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية للمجموعة .
- تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية والإيضاحات ذات الصلة التي اتخذها مجلس الإدارة .
- إبداء نتيجة حول مدى ملاءمة استخدام مجلس الإدارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبي ، واستنادا إلى أدلة التدقيق التي يتم الحصول عليها ، ما إذا كانت هناك شكوكا جوهرية ذات صلة بأحداث أو ظروف يمكن أن تثير شكوكا كبيرة حول مقدرة المجموعة على مواصلة أعمالها وفقا لمبدأ الاستمرارية . إذا توصلنا إلى أن هناك شكوكا جوهرية ، فإننا مطالبون بلفت الانتباه في تقرير مدقق الحسابات إلى الإفصاحات ذات الصلة الواردة في البيانات المالية الموحدة ، أو إذا كان الإفصاح عن هذه المعلومات غير كافي ، بتعديل رأينا . إن النتائج التي توصلنا إليها تعتمد على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير مدقق الحسابات . ومع ذلك ، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تتسبب في أن تقوم المجموعة بالتوقف عن مواصلة أعمالها وفقاً لمبدأ الاستمرارية .
- تقييم العرض العام للبيانات المالية الموحدة وهيكلها ومحتواها، بما في ذلك الإفصاحات ، وفيما إذا كانت البيانات المالية الموحدة تمثل المعاملات والأحداث ذات العلاقة بالطريقة التي تحقق العرض العادل .
- الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة فيما يتعلق بالمعلومات المالية من الكيانات أو الأنشطة التجارية داخل المجموعة لإبداء الرأي حول البيانات المالية الموحدة . إننا مسؤولون عن التوجيه والإشراف على وإجراء أعمال التدقيق للمجموعة . وسنبقى نحن المسؤولون الوحيدون عن رأينا حول التدقيق .
- نتواصل مع مجلس الإدارة فيما يتعلق ، ضمن أمور أخرى ، بالنطاق المخطط له وتوقيت التدقيق ونتائج التدقيق المهمة ، بما في ذلك أي وجه من أوجه القصور المهمة في الرقابة الداخلية التي نحددها أثناء قيامنا بالتدقيق .
- نقوم أيضا بتزويد مجلس الإدارة ببيان التزامنا بالمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بشأن الاستقلالية ، ونبلغهم بجميع العلاقات والأمور الأخرى التي قد يعتقد بشكل معقول أنها تؤثر على استقلاليتنا والضمانات ذات الصلة والإجراءات المتخذة للقضاء على التهديدات ، متى كان ذلك ممكناً .
- من الأمور التي تم تقديمها لمجلس الإدارة ، نحدد تلك المسائل التي كانت لها الأهمية القصوى في تدقيق البيانات المالية الموحدة للسنة الحالية ، ومن ثم أمور التدقيق الأساسية . ونصف هذه الأمور في تقرير مدقق الحسابات ما لم يمنع قانون أو لائحة من الإفصاح العلني عن هذا الأمر أو عندما نقرر ، وفي حالات نادرة جدا ، أنه يجب عدم الكشف عن أمر ما في تقريرنا نظرا لأن الآثار السلبية لعدم الكشف عنه قد يتوقع بشكل منطقي أن تفوق منافع المصلحة العامة للكشف عنه في التقرير .

تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

- وفقاً لما يتطلبه قانون الشركات التجارية القطري رقم ١١ لعام ٢٠١٥ ، والذي تم تعديل بعض أحكامه لاحقاً بموجب القانون رقم ٨ لعام ٢٠٢١ ، فإننا نفيد أيضاً بأن ("القانون المعدل") والأحكام ذات الصلة من التعليمات التنفيذية الصادرة عن مصرف قطر المركزي ، فإننا نبلغ أيضاً أن :
- (١) لقد حصلنا على جميع المعلومات و التفسيرات التي اعتبرنا أنها ضرورية لأغراض التدقيق .
 - (٢) تحتفظ الشركة بسجلات محاسبية منتظمة وتتفق بياناتها المالية الموحدة مع تلك السجلات .
 - (٣) تم تزويدنا بتقرير مجلس الإدارة لتحديد ما إذا كانت هناك أي معلومات مالية واردة فيه تتفق مع سجلات المجموعة ودفاترها .

(٤) لا علم لنا بأي خرق للأحكام السارية لقانون الشركات التجارية القطري المعدل أو لبنود النظام الأساسي للشركة حدثت خلال العام قد يكون لها أثر جوهري على بيان المركز المالي الموحد للشركة أو أدائها كما في وللسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ .

يعقوب حبيقة
كي بي إم جي
سجل مراقبي الحسابات رقم ٢٨٩
بترخيص من قبل هيئة قطر للأسواق المالية:
ترخيص مدقق خارجي رخصة رقم : ١٢٠١٥٣

١٥ فبراير ٢٠٢٤
الدوحة
دولة قطر

كما أشار المدقق الخارجي عن رأيه في البيانات المالية لعام ٢٠٢٣ وأبدى رأيه عن مدى كفاءة أطر الرقابة الداخلية والتقارير المالية ومدى التزام المجموعة بمبادئ الحوكمة لسنة ٢٠٢٣ .

وعليه فقد صادقت الجمعية العامة العادية للمساهمين بالإجماع على تقرير مراقب الحسابات الخارجي السادة / كي بي إم جي عن السنة المالية ٢٠٢٣ .

٤- مناقشة الميزانية العمومية للمجموعة وحساب الأرباح والخسائر للسنة المالية المنتهية في ٢٠٢٣/١٢/٣١ وعلى توصية مجلس الإدارة بتوزيع نسبة ٥٠ % نقداً بواقع ٠,٥٠ ريال قطري عن كل سهم والتصديق عليها .

وبعد عرض الموضوع على الجمعية العامة العادية للمساهمين فقد صادقت الجمعية العامة العادية للمساهمين بالإجماع على توزيع الأرباح على السادة المساهمين بنسبة ٥٠ % نقداً وبواقع ٠,٥٠ ريال عن كل سهم عن السنة المالية ٢٠٢٣ .

٥- إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة من المسؤولية عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٣/١٢/٣١ وتحديد مكافآتهم .

بعد عرض موضوع إبراء الذمة على السادة المساهمين فقد صادقت الجمعية العامة العادية للمساهمين بالإجماع على إبراء ذمة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية ٢٠٢٣ .

كما صادقت الجمعية العامة العادية للمساهمين بالإجماع على صرف مبلغ ٦,٣٦٤,١٥٠ ريال قطري كمكافآت للسادة / أعضاء مجلس الإدارة التسعة عن السنة المالية ٢٠٢٣ ، حيث تم إستقطاع مبلغ ٢٠٦,٠٠٠ ريال بدل حضور جلسات مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه وتبقي مبلغ ٦,١٥٨,١٥٠ ريال ، بحيث يحصل عضو مجلس الإدارة الواحد على مبلغ ٦١٥,٨١٥ ريال وسعادة رئيس مجلس الإدارة مبلغ ١,٢٣١,٦٣٠ ريال .

٦- مناقشة تقرير الحوكمة عن عام ٢٠٢٣ واعتماده ، شاملا سياسة التعاقد مع الأطراف ذوي العلاقة
تم عرض تقرير الحوكمة لعام ٢٠٢٣ الموزع على السادة المساهمين ، وعليه فقد صادقت الجمعية العامة العادية للمساهمين بالإجماع على تقرير الحوكمة عن السنة المالية ٢٠٢٣ ، شاملا سياسة التعاقد مع الأطراف ذوي العلاقة .

٧- فتح باب تلقي الأسئلة والإستفسارات والمواضيع الغير مدرجة ضمن جدول الأعمال من السادة المساهمين .
لم يتم طرح أي سؤال أو إستفسار من قبل السادة المساهمين وعليه تم الإنتقال للموضوع الذي تليه .

٨- مناقشة تعيين مراقب الحسابات الخارجي للسنة المالية ٢٠٢٤ وتحديد أتعابه والتصديق عليه .
تم تقديم العروض التي تقدمت بها مكاتب تدقيق الحسابات الخارجية للسنة المالية ٢٠٢٤ وهي كالتالي :-

- | | |
|---------------------------------|--|
| ١- مكتب السادة / مازارز | ٣٨٤,٠٠٠ ريال (ليس من ضمن الأربعة الكبار) |
| ٢- مكتب السادة / كي بي أم جي | ٧٦٤,٥٠٠ ريال |
| ٣- مكتب السادة / بي دبليو سي | ٩٠٠,٠٠٠ ريال |
| ٤- مكتب السادة / إرنست أند يونغ | ٩١٥,٠٠٠ ريال |

والمجلس أوصى بإختبار مكتب السادة / كي بي أم جي للقيام بأعمال التدقيق على حسابات المجموعة للسنة المالية ٢٠٢٤ وبأتعاب قدرها ٧٦٤,٥٠٠ (سبعمائة وأربعة وستون ألف وخمسمائة) ريال قطري نظراً لما يتمتع به المكتب من سمعة وخبرة عالمية في مجال التدقيق الخارجي كما يعتبر من الأربعة العالميين الكبار ضمن مكاتب التدقيق الخارجي ويعتبر عام ٢٠٢٤ هي السنة الثانية لهم مع مجموعة الإسلامية القطرية للتأمين .

وعليه فقد صادقت الجمعية العامة العادية للمساهمين بالإجماع على توصية مجلس الإدارة بتعيين مكتب السادة / كي بي أم جي للقيام بأعمال التدقيق على حسابات المجموعة للسنة المالية ٢٠٢٤ وتحديد أتعابهم البالغة ٧٦٤,٥٠٠ (سبعمائة وأربعة وستون ألف وخمسمائة) ريال قطري .

وبذلك أختتم إجتماع الجمعية العامة العادية لمجموعة الإسلامية القطرية للتأمين

_____ : 

السيد / جمال عبدالله الجمال
رئيس الجمعية العامة العادية



_____ : 

السيد / وليد إبراهيم أبو عرجة
مقرر الإجتماع

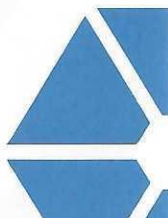


_____ : 

السيد / جوبال بالاسوبر أمانيام ، شريك
كي بي أم جي مدقق الحسابات الخارجي
سجل مراقبي الحسابات رقم ٢٥١

_____ : 

السيد / نادر الصوص
ممثلا عن شركة ألفا اميغا
جامع الأصوات



الإسلامية للتأمين
البطاقات والتوكيلات للحضور

03/24/2024

Page 1

رقم المساهم	اسم المساهم	رقم البطاقة	عدد الأسهم أصيل	عدد الأسهم وكيل	المجموع
2034	شركة التضامن للسيارات والتجاره	36	750000	0	750000
2509	بنك قطر الدولي الاسلامي	9	1543501	0	1543501
11228	صندوق وادي السيل 6	93	179450	0	179450
12006	علي ابراهيم عبدالعزيز العبدالقنى	66	150000	7339547	7489547
32206	المكتب الموحد الفطري للتأمين	43	50000	0	50000
41381	مجموعه ثبير للاستثمار	37	748990	0	748990
41383	البديخ للاستثمار	38	743900	0	743900
50194	وليد ابراهيم محمد ابو عرجه	47	1	6559308	6559309
85722	العمين لتجاره زيوت السيارات	44	40000	0	40000
196202	شركة ابناء عبد الجليل عبد القنى ناصر للتجاره	8	2518050	0	2518050
213369	صالح فتح الله صابرين	97	10	0	10
221412	ابرار الدوحة للاستثمار	5	3000000	0	3000000
221413	الامتيازات الوطنية للاستثمار	6	3000000	0	3000000
221510	دار العرب للاعمال والتطوير	4	3000000	0	3000000
228949	الدر الصافي للاستثمار	3	3000000	0	3000000
228950	وثاق لتنمية الاعمال	1	3375000	0	3375000
228951	مجموعه القطف للاستثمار	7	2625000	0	2625000
229071	دار الثريا للاستثمار	41	375000	0	375000
235253	الاسلاميه الدوليه للاستثمار	2	3000000	0	3000000
237537	المجموعه للرعايه الطبيه ش.م.ق	39	375000	0	375000
256402	صندوق وادي السيل 7	94	101340	0	101340
256403	صندوق وادي السيل 8	95	3000000	0	3000000
256408	صندوق وادي السيل 13	96	1167190	0	1167190
268725	شركة التسهيلات الاسلاميه	45	40000	0	40000
272123	شركة النماء لأعمال الصيانة والخدمات	17	1000000	0	1000000
272124	طريق الخير للتجاره	10	1500000	0	1500000
272125	شركة القارة للتجارة	30	1000000	0	1000000
272126	المناره للاستثمار	29	1000000	0	1000000
272127	شركة عين جالوت للتجارة و الخدمات	11	1500000	0	1500000
272128	شركة شاطئ النيل	12	1500000	0	1500000
272129	الكرة الذهبية ش.ش.و	16	1125000	0	1125000
272130	شركة اركان للاستيراد والتصدير	31	1000000	0	1000000
272131	شركة الطبيين للتجارة والخدمات	32	1000000	0	1000000
272132	شركة منازل للتجارة	42	322890	0	322890
272133	شركة اثمار للانشاء والتجارة	15	1260270	0	1260270
272357	KAYAKULATH BAVA NOUSHA	18	10	7444092	7444102
282602	AL WATANI FUNDS 5	46	834004	0	834004
288138	محمد ماهر حسين محمد الجعبرى	79	100	7360381	7360481
292658	الحيدر العالميه العقاريه	35	1000000	0	1000000
292991	الربان للتجارة والتسويق	14	1500000	0	1500000
419201	شركة الاقليم للوساطة العقارية ش.ش.و	33	1000000	0	1000000
419202	شركة طريق الحق للتجارة و الخدمات	40	375000	0	375000
419216	الاتقان للتجارة	34	1000000	0	1000000
421050	شركة سمسره للاستثمار العقارى	13	1500000	0	1500000

المجموع :

44

عدد المساهمين :

80903034

28703328

52199706

الإسلامية للتأمين

24-03-2024 21:30

عدد الأسهم أصيل

52199706

عدد الأسهم وكلاء

28703328

80903034

المجموع :

53.94 %

النسبة :

_____ :

السيد / جمال عبدالله الجمال
رئيس الجمعية العامة العادية



_____ :

السيد / وليد إبراهيم أبو عرجة
مقرر الاجتماع



_____ :

السيد / جوبال بالاسوبر أمانيام ، شريك
كي بي أم جي مدقق الحسابات الخارجي
سجل مراقبي الحسابات رقم ٢٥١

_____ :

السيد / نادر الصوص
ممثلا عن شركة ألفا اميغا
جامع الأصوات

